

لَمْ يَلِهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَهُنَّ مُسْتَعِينٌ
 بِالْمَدِيدِ الَّذِي عَلَمُنَا ه وَلَا كُنْسَابُ شَرِيعَةِ الْهَمَنَ
 خَفِيَّا التَّفْرِيقُ وَالتَّاصِيلَ ه وَالْحَكْمُ وَالْعَلَةُ وَالْمَلِيلُ
 شَرِيفُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ سُونَدَ ه عَلَى الَّذِي رَجَزَ حَنَّ عَنِ الْمَرْدَأِ
 مُحَمَّدٌ وَصَاحِبُهُ الْأَكْلُ ه فَهُمْ خَوْجُ فِي دُجَى الْلَّيَالِي
 وَلِبَعْدِهِ الْأَصْوَلُ خَيْرٌ مَكْتَسِبٌ ه وَقَدْ يَكُونُ كَسْبَهُ فِيمَا وَجَبَ
 وَهَذِهِ مُنْطَوْمَةٌ مُختَصَرٌ ه فِي عِلْمِ نَظَرِهَا مَحْرُسٌ لَا
 قَهْدِي إِلَى مَطْوِلَاتِ كَتَبِهِ ه وَتَدْخُلُ الْعَارِفِيَّاتِ فِي جَزِيهِ
 سَمِيَّهَا بِسْمِ الْأَصْوَلِ ه لَكُلِّ مَنْ يُرِقُّ إِلَى الْأَصْوَلِ
 أَبِيَّاتِهَا كَعْدَ الْأَسْمَاءِ ه وَالْمَدِيدُ عَلَى النَّعْمَاءِ
 مُلْتَمِسًا مِنْ رِبَّنَا النَّفْعُ بِهَا ه وَدُعْوَةً مِنْ كِنْجِ طَبِيهَا
 وَهَا أَنَا أَشْعَرُ فِي الْمَطْلُوفِ ه لِيَحْصُلُ الْأَسْعَافُ بِالْمَجْنِونِ

تعريف الأصل

الأصل

أَصْوَلُهُ الْأَدْلَةُ الْأَجَاجِيَّةُ ه وَحَالٌ مُسْتَدَلُهَا وَالْكَفِيرُ
 وَالْفَقِهُ أَنْ تَدْرِي مِنَ الْأَحَادِيمَ ه شَرِيعَهَا بِالْأَجْتِهَادِ السَّامِيِّ
 وَالْحُكْمُ أَنْ عَوْقِبَكَ وَجَبَ ه أَوْ فَاعِلٌ فَهُوَ حِلٌّ مُجِبِّنٌ
 وَإِنْدَبُ أَذَا ثَيَّبَهُ مِنْ قَدْعَلَهُ ه أَوْ تَرَكَ مُمْتَلِأً فَأَكْرَهَهُ
 أَوْ لَا وَلَا قَرَبُوا الْمَبَاحَ بِاسْتَعْدَادِهِ ه ثَمَّ يَصِيرُ طَاعَةً أَذَا نَوَى
 حَانِ يَكُنْ عَلَى التَّشْرُطِ إِشْتَهَلَ ه فَنَاقَدَ صَحَّ وَلَا بَطَلَ
 تَصْوِرُ الْمَعْلُومِ فِيهَا هُوَ بِهِ ه عِلْمٌ وَلَا خَرَوْجَهُلُّ فَانْتَهِ
 وَالْعِلْمُ أَنْ يَمْتَغِرُ إِلَى الْنَّظرِ ه ضَرُورَيُّهُ كَمَا بَسْعٌ وَرَبْضٌ
 وَغَيْرُهُ مَكْتَسِبُ الْفَنْدُورِ ه فِي كُلِّ مَطْلُوبٍ هُوَ الْتَّفَكُرُ
 لِيَحْصُلَ الْمَلِيلُ وَهُوَ الْمَشَدُ ه إِلَى الْمَرَادِ فَإِذَا يَعْتَدُ
 ثُمَّ الَّذِي يَجْتَصِلُ فِي الْتَّصْوِيرِ ه يَغْيِرُ حِلٍّ فَمُوْحَدٌ الْنَّظرُ
 قَوْدَدْ فَرَاجُ الْأَمْرِيَّنِ ه ظَنٌّ وَشَكٌّ مُسْتَوْى الْجَنْبَيْنِ

الأدلة

الْمَعْزَلُانُ طَلْبُوكُ بِالنَّظَارِ صَحَّ فِيهِ الْوَصْلُ
 الْمُكْثُرُ أَهْرَافُ الْأَفْهَامِ الْمُكْلَبُونُ مَعْلُوكُ مَعَ الْعِلْمِ
 الْمُكْثُرُ أَهْرَافُ الْأَفْهَامِ الْمُكْلَبُونُ مَعَ الْعِلْمِ

كمثل

ادلة الاصول قالوا اربعه
كتابنا والسنة المرتفعه
كلها في شرعنها اساس
لذا لا يجاع والقياس
ويعدها قال بالاستعضا
للاصل فيما معظمه الاصحاب

مباحث الكتاب

هي الكلام الامريني وخبر عرض عن من ابوك يا عمر
وهو الذي عن اصله يحيى وقسم حقيقة مجاز
فاما من لوجوب ان تخرجا عن صاريف خلقه بليل الرداء
ويكتفى برة في العمر الا اذا ادل كصوم الشهور
ان كان معنونا بالاستعضا وغيرة الناس ودعائهما
والامر به ياخذ عن ضيق في لا تبع زيدا ويع من عبد الله
ويوجه الشيء الذي لا يمكن الامر به خل فيه المؤمن
لما ساهيا صبيا او مجنوا ومتى هم بالعقل ارجوا رضينا
والكافرون بالفروع خطأ وشروطها والامر قد لا يوجب

كمثل تهدى به والتسوية والذيني والا باخته المستويه
والذى ضد الامر فيما سبقا طلاقهم محروم ان اطلقوا
وخبر للصدق والذى باحتفل وعمره الان شارع عام ما شمل
ما فوق واحد بلام الفرد والجمع كالانسان خبر عبد
دمن وما وain وain وain ومتى ولا اذا في التكرار قد ادى
فهذه تعمم لا قوى الا ولا عموم يطرى الافعال
وانما التخصيص عينها من جملة بالشرط لوحقد ما
وصفت وأحمد على المقيد مطلقا الممكن بل واعتمد
في ذلك الاستثناء بلا استغرق ليثبت الحكم به في الباقى
متصلة ولو بغير الجنس نحو قبضت الدبر غير غلس
وحدث اخراج بعض المنوى من متعدد بما في النحو
وجاجيئ تقدى به كعندى الا اما حمسا الف عنده
وخصص الكتاب بالكتاب وسنة كهم بل ارتياه
وخصوص الجمع بالقياس وكن فقيها فاطنا في الناس

المجمل

وتحمل ما احتاج للبيان و ذلك الايضاح للمعاني

النص

النص ما لا يمكن تاویله و خيل ما تاویله تزاله

الظاهر

الظاهر الذي لا مرين أحتمل بعضها اظهر فاخرجوا العمل

وان يكن على الخفي بدل لما يدل فهو المعقول

النسخ

النسخ رفع الحكم بالخطاب اذا توافق بالرأي الباب

بغير بدل وبالبدل لنسخ الاستعمال باستعمال

وبدل احتج على التغيير بين صيام الم شهر والنكارة

بخصوصه وبدي حقيق كافية العدة والتحقيق

وننسخ السنة بالكتاب وسنة كلام بلا إرثاب

مباحثات

مباحثات السنة

وقول سعيد الانام جحده لانه المبين المحببه
رأى أحد على اختصاصه فأعلم ان كان في القرابة والدليل ان

ان اتفق فاجعل على قوله ثالثها يوقف للاشك

او تنسق القرابة والدليل فهو على باحة محمد

او يوجد الدليل دون القرابة فاخصص به كمثل ضد القرابة

ووجه تعرية اطلاقا وليس هو فاترك الشفاعة

وما روي عن جعفر المستثور بوجيب العلم بصدق الخبر

وتقرب بالحادي ايضا عملا وارتكب مقال تابعي ارسلا

الامر سيد الفتى سعيد فانها من حملة المسنون

لانها استعنت فوحدت مسندة عن صرح فاعتمدت

الاجماع

ان اتفاق فقهاء العصر معتمد فيه بغير تكثير